

Distr.: General
14 July 2004
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والخمسون

البند ٧٧ من القائمة المشروحة*

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

في الشرق الأدنى

النازحون نتيجة للأعمال الحربية في حزيران/يونيه ١٩٦٧ والأعمال الحربية التي تلتها

تقرير الأمين العام**

موجز

أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها ٩٢/٥٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، حق جميع الأشخاص الذين نزحوا نتيجة للأعمال الحربية في حزيران/يونيه ١٩٦٧ والأعمال الحربية التي تلتها في العودة إلى ديارهم، وأيدت جهود المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتقديم المساعدة الإنسانية إلى أولئك الأشخاص، بالقدر المستطاع عمليا وعلى أساس طارئ، وباعتبار ذلك تدبرا مؤقتا. كذلك طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقوم، بعد التشاور مع المفوض العام للوكالة، بتقديم تقرير إليها عن التقدم المحرز في تنفيذ ذلك القرار.

ويشير هذا التقرير إلى المراسلات التي جرت بين الأمين العام والممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة بشأن الإجراءات التي اتخذتها حكومة إسرائيل تنفيذا لأحكام القرار ذات الصلة. كما يعرض التقرير المعلومات التي تلقاها الأمين العام من المفوض العام بشأن عودة اللاجئين المسجلين لدى الوكالة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من أماكن تقع خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة.

* A/59/50 و Corr.1.

** لم يكن ممكنا تقديم هذا التقرير في الموعد المحدد لأنه كان يلزم أن يدرج فيه رد إحدى الدول الأعضاء والذي ورد في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤.

- ١ - هذا التقرير مقدم إلى الجمعية العامة عملاً بالفقرة ٥ من قرارها ٩٢/٥٨ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والمعنون "النازحون نتيجة للأعمال الحربية في حزيران/يونيه ١٩٦٧ والأعمال الحربية التي تلتها" والذي ينص جزء المنطوق منه على ما يلي:

إن الجمعية العامة،

- ١ - تعيد تأكيد حق جميع النازحين نتيجة للأعمال الحربية في حزيران/يونيه ١٩٦٧ والأعمال الحربية التي تلتها في العودة إلى ديارهم أو أماكن إقامتهم السابقة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧؛
- ٢ - تعرب عن القلق البالغ لأن الآلية التي اتفق عليها الطرفان في المادة الثانية عشرة من إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت لعام ١٩٩٣^(١) بشأن عودة النازحين لم تنفذ، وتؤكد ضرورة تعجيل عودة النازحين؛
- ٣ - تؤيد، ريثما يتحقق ذلك، الجهود التي يبذلها المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لمواصلة تقديم المساعدة الإنسانية بالقدر المستطاع عملياً، على أساس طارئ وباعتبار ذلك تدبيراً مؤقتاً، إلى الأشخاص الموجودين في المنطقة الذين هم نازحون حالياً وفي حاجة ماسة إلى المساعدة المستمرة نتيجة للأعمال الحربية في حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ والأعمال الحربية التي تلتها؛
- ٤ - تناشد بشدة جميع الحكومات والمنظمات والأفراد التسرع بسخاء للوكالة وللمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية المعنية، للأغراض المذكورة آنفاً؛
- ٥ - تطلب إلى الأمين العام، أن يقوم، بعد التشاور مع المفوض العام، بتقديم تقرير إلى الجمعية العامة قبل دورتها التاسعة والخمسين عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.
- ٢ - وفي ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، وجه الأمين العام مذكرة شفوية إلى الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، وجه فيها انتباهه إلى مسؤوليته عن تقديم تقرير بمقتضى القرار وطلب إليه إبلاغه بأي إجراء قامت به حكومته أو تعترزم القيام به لتنفيذ الأحكام ذات الصلة من القرار.
- ٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤، رد الممثل الدائم لإسرائيل بما يلي:

"إن موقف حكومة إسرائيل من هذه القرارات محدد في الردود السنوية المتعاقبة التي قدمت إلى الأمين العام في السنوات الأخيرة. وفي ضوء رغبة دولة إسرائيل لوضع حد لجميع أعمال العنف والإرهاب في المنطقة، وتحسين الحالة الإنسانية والتوصل إلى تسوية تفاوضية في سياق خارطة الطريق، تود إسرائيل أن تسجل موقفها من هذه المسألة.

"إن إسرائيل تدعم المهمة الإنسانية التي تقوم بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، وتعترف بإسهامها المهم في رعاية اللاجئين الفلسطينيين. ولكن القلق لا يزال يساورنا من عدد من القضايا المتعلقة بتسييس عمليات الوكالة وضرورة إيلاء ما ينبغي من اعتبار لحملة الإرهاب التي تشن على المواطنين الإسرائيليين. فالأونروا، باعتبارها وكالة إنسانية، عليها أيضاً أن تمتنع عن القيام بأية أعمال أو إصدار أية بيانات تتعلق بالمسائل السياسية التي تتجاوز ولايتها. كذلك يقلق إسرائيل أن الأونروا أخفقت في التصدي للمشاكل التي تمس هويتها بولايته والناجمة عن

البنية الأساسية الإرهابية الواسعة التي ضربت بجذورها في “مخيمات اللاجئين” الفلسطينيين. وإذا كانت إسرائيل تسلم بأنه ليس من اختصاص الأونروا أن تفرض الأمن والنظام العام، فإنها تحت الأونروا على أن توجه الاهتمام إلى استغلال هذه “المخيمات” من جانب العناصر المسلحة التي تنتهك قرارات مجلس الأمن والقانون الدولي وتمثل خطراً واضحاً على سلامة السكان المدنيين وأمنهم وعلى نهوض الأونروا بولايتها في ظروف آمنة.

“إن إسرائيل تؤمن بأن أي قرار يتخذ بشأن الأونروا ينبغي أن يركز على عملياتها، لا أن يركز على قضايا سياسية خارجية تطرح للاستفراد ببلد واحد، وإعطاء أحكام مسبقة على قضايا اتفق على أن تبحث أثناء مفاوضات الوضع النهائي أو لخدمة مصالح طرف واحد في الصراع. وليس ثمة من سبب يدعو لأن تكون القرارات المتعلقة بأونروا، التي تحظى مهمتها بدعم المجتمع الدولي، قرارات سياسية وتسبب الانقسام.

“إن إسرائيل تؤيد الجهود المبذولة لتعزيز القرارات المتعلقة بالأونروا وأن تزيل منها الإشارات السياسية الدخيلة. وهذا الهدف متوافق أيضاً مع الجهود العامة الرامية إلى إصلاح جدول أعمال الجمعية العامة وتحديد حيويته. وفي هذا السياق، ونتيجة للجهود التي بذلها مقدمو القرار، تمكنت إسرائيل من التصويت لصالح القرار ٩٥/٥٨. ولكن مما يدعو إلى الأسف أن هناك قرارات أخرى تتعلق بالوكالة لا تزال تحفل بالمهازلات السياسية التي لا محل لها وبالإطبات أو العبارات المكررة. لذلك، صوتت إسرائيل ضد القرارات ٩١/٥٨ و ٩٢/٥٨ و ٩٣/٥٨ و ٩٤/٥٨.

“إن إسرائيل تتطلع إلى مواصلة تعاونها مع الأونروا وإلى استمرار علاقة العمل القائمة بينهما. وبناء عليه، تحت إسرائيل الأمين العام والأونروا على النظر، مع الأطراف الأخرى المعنية، في الوسائل التي تستطيع بها المنظمة تعزيز النهوض بولايتها بطريقة مسؤولة وقابلة للمساءلة بما يحقق مصالح من عهد إلى الأونروا بخدمتهم”.

٤ - وفيما يتعلق بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٩٢/٥٨، حصل الأمين العام من المفوض العام للأونروا على المعلومات المتاحة لديه بشأن عودة اللاجئين المسجلين لدى الوكالة. وكما أشير إليه في التقارير السابقة المتعلقة بهذا الموضوع، فإن الوكالة ليس لها أي دور في أية ترتيبات تتعلق بعودة اللاجئين كما ليس لها دور في أية ترتيبات تتعلق بعودة المشردين غير المسجلين كلاجئين. وتستند معلومات الوكالة إلى طلبات قدمت من اللاجئين المسجلين العائدين لتحويل استحقاقاتهم المتعلقة بالخدمات إلى المناطق التي عادوا إليها وتصحيح السجلات وفقاً لذلك. وليس من الضروري أن تكون الوكالة على علم بعودة أي لاجئين مسجلين لم يطلبوا تقديم خدمات. وعلى قدر علم الوكالة، فإنه خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، عاد ٥٥٠ من اللاجئين المسجلين لدى الأونروا إلى الضفة الغربية وعاد ١٤٨ لاجئاً إلى قطاع غزة من أماكن خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة. وينبغي أن يلاحظ أن بعض هؤلاء قد لا يكونون هم أنفسهم قد شردوا في عام ١٩٦٧، ولكنهم قد يكونون أفراد أسرة لاجئ مسجل نازح. وعلى ذلك، فإنه عندما يؤخذ في الاعتبار التقدير الوارد في الفقرة ٤ من تقرير عام ٢٠٠٣ (A/58/119)، فإن عدد اللاجئين المسجلين النازحين الذين تعلم الوكالة أنهم عادوا إلى الأراضي المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ يبلغ نحو ٢٤٦٠٠ لاجئ. ولا تستطيع الوكالة تقدير العدد الإجمالي للسكان النازحين الذين عادوا. فهي لا تحتفظ بسجلات إلا عن اللاجئين المسجلين، بل إن هذه السجلات نفسها، وخاصة فيما يتعلق بأماكن وجود اللاجئين المسجلين، قد تكون غير كاملة كما أشرنا سابقاً.

٥ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣ من قرار الجمعية العامة ٩٢/٥٨، يشير الأمين العام إلى تقرير المفوض العام للأونروا عن الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤^(١) وإلى التقارير السابقة للمفوض العام للاطلاع على معلومات عن المساعدة المستمرة والجارية التي تقدمها الأونروا إلى الأشخاص النازحين والمحتاجين إلى مساعدة مستمرة.

الحواشي

(١) A/48/486-S/26560، المرفق.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والخمسون، الملحق رقم ١٣ (A/59/13) (سيصدر لاحقاً).